Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale

Vol 14 N°03 Année 2020

EISSN 2600- 6502

# أهمية النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة المؤسّسات (دراسة حالة شركة الصيانة وأشغال الطرق –فيترو )

# THE IMPORTANCE OF THE FINANCIAL ACCOUNTING SYSTEM IN ACTIVATING CORPORATE GOVERNANCE (Case Study Maintenance and Road Works Company – VITRO)

**سعاد الأغا [1] * ، أ.د.كمال بن موسى [2]**

[1] جامعة الجزائر3 كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية (الجزائر)،

elagha.souad@univ-alger3.dz

[2] جامعة الجزائر03 كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية (الجزائر)،

kamel.benmoussa@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام : 2020/06/18؛ تاريخ المراجعة : 2020/08/25؛ تاريخ القبول : 2020/12/17

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة لتحديد مدى أهمية النظام المحاسبي المالي في تطبيق الحوكمة، وذلك من خلال التعرف على مفهوم الحوكمة، والبعد المحاسبي لها الذي يساهم في توسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تتسم بالمصداقية، حيث يعتبر النظام المحاسبي المالي السبيل لتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، من خلال قياس وتحليل المعطيات الاقتصادية وعرض وتفسير نتائج هذه العمليات وتوصيلها لمستخدميها، وفي المقابل ازداد الاهتمام بحوكمة المؤسسات جراء ما شهده الاقتصاد العالمي من انهيارات مالية لعدد من الشركات العالمية يرجع سببها لغياب الالتزام بالمبادئ المحاسبية والتلاعب في إعداد القوائم المالية، حيث تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية الذي يسمح بإدارة المؤسسة بصفة تسمح بحماية مصالح الفاعلين فيها، كما توصلت هذه الدراسة إلى أنه من أجل تحقيق فاعلية النظام المحاسبي المالي في تفعيل الحوكمة لابد من مساهمته في تحقيق الشفافية والإفصاح والمصداقية في المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المؤسسة، وذلك يفيد مستخدمي هذه المعلومات من حيث تحديد أهداف المؤسسة وتقويم أدائها.

**الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، حوكمة المؤسّسات، الإفصاح المحاسبي، المعلومات المحاسبية، مصداقية القوائم المالية.**

**تصنيف JEL: G3 ; M4**

**ABSTRACT :**

This study aims to determine the extent of the importance of the financial accounting system in the application of governance, by identifying the concept of governance,and its accounting dimension that contributes to expanding the scope of disclosure of credible accounting information where the financial accounting system is the way to provide the necessary information for making economic decisions, by measuring and analyzing economic data, presenting and interpreting the results of these operations and communicating them to their users. On the other hand, interest in corporate governance increased due to the financial collapses witnessed by the global economy for a number of international companies due to the lack of commitment to accounting principles and manipulation in preparing financial statements, where governance is considered an integrated system of financial and non- financial control that allows the institution to be managed in a manner that allows protecting the interests of its actors, and this study has also concluded that in order to achieve the effectiveness of the financial accounting system in activating governance, it must contribute to achieving transparency and credibility in the accounting information provided by the institution, and that helps the users of this information in terms of defining the objectives of the institution and evaluating its performance.

**Key Words: Financial accounting system, Corporate Governance, accounting diclosure, accounting informaion, reliability of financial statements.**

**JEL classification : G3 ; M4**

* سعاد الأغا elagha.souad@yahoo.fr

**مقدمة:**

يؤدي النظام المحاسبي المالي دورا هاما في الحوكمة من خلال توفير معلومات محاسبية للأطراف المعنية بالأنشطة المالية للمؤسسة، حيث تسمح هذه المعلومات بالتعرف على المركز المالي والتوقعات المستقبلية لها، هذا ما أدى إلى زيادة الحاجة لتقارير محاسبية تتميز بجودة المحتوى الإعلامي من ناحية الإفصاح والشفافية حتى يسمح باتخاذ القرارات التي تفيد المديرين والمستثمرين والعمال والموردين، وهذا ما يؤدي إلى تفعيل الحوكمة في المؤسسة، التي من بين مبادئها الشفافية والمساءلة التي تقلل فرص الاحتيال والمخالفات المحاسبية من أجل ضمان المصداقية والموثوقية للمعلومة المحاسبية، وتعمل على ضمان حسن استخدام أموال المؤسسة وإعادة ثقة المستثمرين والحفاظ على حقوقهم، فمختلف التعليمات الصادرة بخصوص الحوكمة تشير إلى أهمية المعلومات المالية والشفافية كأحد مقومات الحوكمة الجيدة، فالحوكمة تعمل على زيادة مقومات النجاح في المؤسسة من خلال إظهار الوضعية الحقيقية لممتلكات والتزامات المؤسسة، والإفصاح الذي يسمح بإظهار البيانات التفصيلية ونشر المعلومات بصفة دورية كما هي، ومراعاة أصحاب المصالح في المؤسسة وضمان المعاملة العادلة لهم، وهذا ما يساهم به التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي.

بناء على ذلك سنقوم بتطبيق هذه الدراسة على واحدة من الشركات الجزائرية التي تعمل في مجال أشغال الطرقات ألا وهي شركة الصيانة وأشغال الطرق-فيترو.

وفي هذا الصدد تبرز إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

**ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة المؤسّسات؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي:

- ما هو مفهوم حوكمة المؤسسات، وما هي مبادئها؟
- كيف يساهم النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة المؤسسات؟
- ما مدى تطبيق حوكمة المؤسسات لدى شركة فيترو؟

**فرضيات الدراسة :**

للإجابة على الإشكالية المطروحة، انطلقنا من الفرضيات التالية:

- تعتبر حوكمة المؤسسات من أهم العمليات اللازمة لحسن عمل المؤسسات من خلال ضمان مصداقية المعلومات المقدمة.
- تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية ضروري من أجل إعطاء صورة واضحة عن مصداقية المعلومات المحاسبية.
- تعتمد شركة فيترو على التطبيق الصحيح لإعداد القوائم المالية وتسجيل كل البيانات المالية التي تقوم بها، من خلال الاعتماد على عملية المراجعة الداخلية والخارجية التي تعزز من مصداقية وشفافية تلك القوائم من جهة، وتطوير الشركة من خلال تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف التي تعاني منها، وهذا ما يساهم في تعزيز حوكمة المؤسسات.

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم حوكمة المؤسسات ومبادئها، ومعرفة مدى قدرة تطبيق النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة المؤسسات.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في أن تطبيق النظام المحاسبي المالي وحوكمة المؤسسات يحتلان مكانة مهمة في نمو واستمرار نشاط المؤسسة، حيث أن الدولة تهدف من خلال هذا الإصلاح المحاسبي إلى إيجاد مناخ يساعد على الثقة في المعاملات الاقتصادية والمالية في المؤسسة، وذلك من خلال دعم الشفافية وتفعيل دور حوكمة المؤسسات.

**منهج الدراسة:**

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق لمفهوم الحوكمة ومعرفة مدى فاعلية النظام المحاسبي المالي في تفعيل الحوكمة.

وبناء على ذلك، سنتطرق إلى العناصر التالية:

المحور الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي في الجزائر؛

المحور الثاني: ماهية حوكمة المؤسّسات؛

المحور الثالث: علاقة النظام المحاسبي المالي بحوكمة المؤسّسات.

المحور الرابع: دراسة حالة شركة الصيانة وأشغال الطرق -فيترو VITRO

**المحور الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي في الجزائر**

عرفت الممارسة المحاسبية تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية على مر العقود، ومع التغيرات التي يشهدها العالم في العقود الأخيرة، لذا فان الجزائر ليست بمعزل عن هذه التفاعلات الدولية، حيث عرفت في سنة 1975 العمل بالمخطط المحاسبي الوطني والذي وجد نتيجة لمطالب ملحة فرضتها الظروف السائدة في البلاد آنذاك.

ومع بداية التسعينات بدأت الجزائر في الانتقال التدريجي من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق فقد انضمت إلى الشراكة المتوسطية مع الإتحاد الأوروبي، وكما هو معلوم فإن المخطط المحاسبي وضع لتحقيق أهداف وغايات تختلف عن أهداف يومنا وعليه فإن الاستمرار في تطبيق المحاسبة وفق هذا المخطط يعتبر أمر غير واقعي، فقد أكد المختصون في المحاسبة بالجزائر بأن عمل المخطط أصبح محدوداً وله نقائص، وكذلك مجالات كثيرة فيه بقيت بدون حلول، لهذه الأسباب وغيرها قررت السلطات المختصة في البلاد إصلاح البيئة المحاسبية ووضعها قيد التصرف بما يواكب التغيرات الحاصلة في الساحة الاقتصادية وأسندت هذه الإصلاحات إلى المجلس الوطني للمحاسبة الذي قام بدوره وأدخلت حيز التطبيق في 1جانفي 2010، مما أدى إلى تطوير نظام حقيقي للمحاسبة المالية يعالج المعلومات الاقتصادية والمالية في شموليتها وفقا لمقاييس دولية التي من شأنها مساعدة المستعملين المعنيين والشركاء الاقتصاديين على اتخاذ القرار. (الجعارات، 2008، صفحة 11)

لذلك فإن النظام المحاسبي المالي الجديد جاء لتسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية، وجعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية، وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسات، وقابلية مقارنتها لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات المنافسة على المستويين الوطني والدولي.

**1- مفهوم المحاسبة المالية**

المحاسبة المالية هي عبارة عن نظام لتنظيم المعلومة المالية، من خلال تخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها وتقييمها، ثم تسجيلها محاسبيا، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ونجاعتها، فضلا عن وضعية الخزينة في نهاية السنة المالية. (07-11، 2007)

**2- مبادئ النظام المحاسبي المالي**

جاء النظام المحاسبي المالي بجملة من المبادئ المحاسبية نذكرها كالتالي: (بورنان و مخلوف، 2009، الصفحات 06-04)

**– الوحدة المحاسبية:** تعتبر المؤسسة كوحدة محاسبية مستقلة عن مالكيها، وتقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين الأصول والخصوم وأعباء ونواتج المؤسسة من ناحية، وبين التي تخص المشاركين بالأموال الخاصة والمساهمين من ناحية أخرى، وبالتالي يجب أن تأخذ القوائم المالية في المؤسسة معاملات المؤسسة فقط دون معاملات مالكيها.

**– الوحدة الاقتصادية:** فرض النظام المحاسبي المالي ضرورة مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية وتوحيد القياس عند تسجيل العمليات الاقتصادية.

**– الأهمية النسبية:** يكون عنصر معين ذا أهمية إذا كان يؤثر على القرارت الاقتصادية المتخذة من طرف مستعملي هذه القوائم.

**– مبدأ ثبات الطرق:** حيث يجب على المؤسسة التزام نفس الطرق المحاسبية في مختلف الدورات المحاسبية، وذلك من أجل قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى.

– **مبدأ التكلفة التاريخية**: تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ بعين الاعتبار آثار تغيرات الأسعار، وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن تعويض التكلفة التاريخية وتقييم الأصول والخصوم بالقيمة العادلة في حالات خاصة كالأدوات المالية، والأصول البيولوجية.

– **مبدأ عدم المماس بالميزانية الافتتاحية**: يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مطابقة للميزانية الختامية للسنة المالية السابقة.

– **مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني**: يقصد به تسجيل العمليات الاقتصادية حسب حقيقتها الاقتصادية وليس حسب شكلها القانوني.

– **مبدأ عدم المقاصة**: لا يمكن إجراء مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من المصاريف وعنصر من الإيرادات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.

– **مبدأ القيد المزدوج**: حسب هذا المبدأ كل عملية اقتصادية لها على الأقل حسابين اثنين أحدهما مدين والآخر دائن، مع احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، مع تساوي المبلغ المدين مع المبلغ الدائن.

– **الصورة الصادقة**: الهدف من القوائم المالية هو إعطاء صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، فمن أجل توفر هذه الصورة يجب الالتزام بالمبادئ المحاسبية، وإذا كان هناك مبدأ يؤثر سلبا على هذه الصورة يجب حذفه وذكر ذلك في الملحق.

– **مبدأ الحيطة والحذر**: في ظل ظروف عدم التأكد، ينبغي أن تعتمد تقديرات المحاسبين على المنطق السليم، وأن يختاروا الأساليب المحاسبية التي لا تبالغ في قيمة ربح الفترة المحاسبية وحسب هذا المبدأ تحمّل الدورة بكل التكاليف الفعلية والمحتمل وقوعها، أما الإيرادات فتسجل إذا تحققت فعلا، أما ما يحتمل تحقيقه فلا يسجل حتى يتحقق. (بن ربيع، 2010، صفحة 33)

– **الدورة المحاسبية**: تسمى الفترة الزمنية الواقعة بين بداية الفترة ونهايتها بالدورة المحاسبية، فغالبا ما تكون مدتها سنة واحدة، في حين يمكن السماح للمؤسسة إقفال السنة المالية في فترة تقل أو تتجاوز السنة في حالة إنشاء أو توقف نشاط المؤسسة، مع تبرير ذلك. (11-07، 2007)

– **استقلالية الدورات**: يجب أن تكون كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي سبقتها والسنة التي بعدها، وتسجيل العمليات الخاصة بتلك السنة فقط. (صديقي، عبد المالك، و بوقفة، 2014، صفحة 34)

### 3– مقومات تطبيق النظام المحاسبي المالي

من أجل تطبيق النظام المحاسبي المالي لا بد من تهيئة البيئة المحلية لتندمج مع البيئة الدولية وتتوافق مع صفات العولمة من حيث الانضمام إلى بيئة معولمة كالمؤسسات الدولية (المنظمة العالمية للتجارة، مجلس معايير المحاسبة الدولية، منظمة البورصات العالمية، الاتحاد الدولي للمحاسبين)، وتكييف التشريعات والقوانين مع المتطلبات الدولية، حيث يجب أن تتطابق التشريعات المحلية مع المتطلبات الدولية، إضافة إلى التماشي مع العولمة واستخدام التقنيات الحديثة في مجال العمل بطرق كفئة وإمكانيات جديدة، كما تجدر الإشارة إلى أن البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الاقتصاد الجزئي، وهنا يتراجع دور الدولة إلى كونه دورا تنظيميا وتنسيقيا وليس دورا مسيطرا، وقد تبنت الجزائر نظام السوق منذ 1988، غير أن دور الدولة لا زال مؤثرا في مجرى الحياة الاقتصادية، فليس للمؤسسات الحرية الكبيرة في اختياراتها، وذلك لاعتبارات سياسية واجتماعية، إضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مضاربة وليس اقتصاد السوق الحقيقي، الذي يعطي قيما سوقية حقيقية وليست ناتجة عن المضاربة، كما يحصل في سوق العقارات مثلا، ومنه يمكن الاعتماد عليه في معرفة القيم العادلة لهذه العقارات. (بن عيشي، 2014، صفحة 91)

## المحور الثاني: ماهية حوكمة المؤسّسات

### 1– مفهوم حوكمة المؤسّسات

حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعتبر حوكمة المؤسسات نظام يتم بواسطته توجيه ورقابة منظمات الأعمال، من خلال تحديد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في المؤسسة (مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من ذوي المصالح)، وبهذا الإجراء فإن الحوكمة تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله المؤسسة وضع وتحقيق أهدافها والعمل على مراقبة الأداء. (مخلوف، 20-21 أكتوبر 2009، صفحة 09)

كما تعد حوكمة المؤسسات بمثابة عملية إدارية تمارسها سلطة الإدارة الإشرافية من أجل ضمان حقوق المساهمين فيها وتحقيق عوامل الثقة في البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة من قبل المؤسسة، وهي عملية تتم من خلال مجموعة من النظم القانونية والمحاسبية، والتوجيهات التي تصدرها جهة الإدارة لتوجه أداء العمل في المؤسسة، بما يؤدي إلى حسن القيام بالأعمال من خلال التزام مهني يلتزم به الجميع شاملا مجلس الإدارة وأعضائه، وكذلك العاملين في نظام المحاسبة والمراجعة، وما يجب عليه من توضيح نتائج الأعمال للغير. (الخضيري، 2005، صفحة 54)

بالتالي يمكن القول أن الحوكمة هي إجراءات مستخدمة من قبل الإدارة من أجل حسن سير المؤسسة والحفاظ على مصلحة المساهمين من خلال التقيد بالإفصاح والشفافية عن أعمال المؤسسة والمساءلة التي يخضع لها أعضاء المؤسسة، حيث يوجد مستفيدون من الحوكمة وهم حملة الأسهم والمستثمرون والمقرضون والموردون والعاملين والإدارة التنفيذية والجمهور والبلد، أما المشاركون في حوكمة المؤسسات فهم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والمراجعين ولجان المراجعة .

**2- مبادئ حوكمة المؤسسات**

تتمثل مبادئ حوكمة المؤسسات فيما يلي:

- **توفير إطار فعال لحوكمة المؤسسات:** ويندرج تحت هذا المبدأ تطوير هيكل الحوكمة مع مراعاة تأثيرها على الاقتصاد الكلي ونزاهة السوق والترويج لشفافية وكفاءة السوق، كما ينبغي أن تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة الحوكمة مع قواعد القانون وشفافيته والالتزام بتطبيقه، إضافة إلى ضرورة توضيح توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور فضلا على أن تتمتع الهيئات الرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة وتوفير الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية. (طالب و شيحان المشهداني، 2011، الصفحات 35-36)

- **حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية:** تشمل الحقوق الأساسية للمساهمين على تأمين أساليب تسجيل الملكية، الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب بصفة منتظمة المتعلقة بالتغيرات الأساسية في المؤسسة المتمثلة في التعديلات حول النظام الأساسي أو طرح أسهم إضافية، والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين والمشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة. (L'organisation de Coopération et de développement Economique, 2004, pp. 18-19)

- **المعاملة المتساوية للمساهمين:** ينبغي أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت وتمكن كافة المساهمين من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل فئات المساهمين على أن يتم التصويت بواسطة المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم، كما ينص هذا المبدأ على وجوب تداول الأسهم بصورة تتسم بالإفصاح والشفافية، ومطالبة أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين بالإفصاح عن أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات مرتبطة بالمؤسسة؛ (حماد، 2004، الصفحات 42-43)

- **دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات:** لا بد أن يعمل إطار حوكمة المؤسسات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون وذلك بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح التي تكفل تحسين مستويات الأداء مع توفير المعلومات في الوقت المناسب، والتعويض الفعلي في حالة انتهاك حقوقهم؛ (طالب و شيحان المشهداني، 2011، صفحة 39)

- **الإفصاح والشفافية:** ينص هذا المبدأ على ضرورة الإفصاح في الوقت المناسب عن جميع الأمور التي تتعلق بالمؤسسة، ويجب أن يتضمن الإفصاح النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة، عوامل المخاطرة المنتظرة، المرتبات والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، المسائل المادية المتعلقة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح، كما ينبغي أن يتم إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية، فضلا عن القيام بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع خارجي مستقل للتأكد من مدى مصداقية وشفافية القوائم المالية ( L'organisation de Coopération et de développement Economique، 2004، صفحة 22)، حيث يتم تحقيق الشفافية عن طريق الإفصاح الكامل في الوقت لمناسب لكافة المعلومات، وتكمن أهمية الشفافية في العمل على زيادة المعلومات الواردة في التقارير المالية وتحسين درجة الإفصاح وتزيد من عملية توضيح قيم البنود التي تحتويها التقارير المالية، والأهمية الرئيسية أنها تعمل على القضاء على عدم تماثل المعلومات وإدارة الأرباح مما يحد من التلاعبات الإدارية ويساهم في تعزيز المساءلة. (الباز، 2012، صفحة 142)

- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توفر كامل المعلومات، في ظل المعاملة العادلة للمساهمين وتطبيق المعايير الأخلاقية، والحكم الموضوعي المستقل في الوقت المناسب. (كنان، 2010، صفحة 683)

### 3- دوافع ظهور حوكمة المؤسسات

مما سبقت الإشارة إليه أنه زادت الحاجة لحوكمة المؤسسات نتيجة الأزمات المالية والفساد الإداري، فأهم دوافع ظهور الحوكمة هي تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة، وتشجيع المؤسسات على الاستخدام الأمثل لمواردها، بالإضافة إلى ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين بما يضمن حقهم المتكافئ في ممارسة الرقابة على أداء المؤسسة، و توفير إطار عام لتحقيق التكامل والتناسق بين أهداف المنشأة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف. (بن حيدر بن درويش، 2007، الصفحات 23-24)

### 4- محددات حوكمة المؤسسات

هناك نوعين من محدّدات الحوكمة التي ترسم إطار الحوكمة المؤسسية نذكرها كالتالي :

**1.4- المحدّدات الداخلية:** تشير إلى القواعد والأساليب التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات داخل المؤسسات، وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات داخل المؤسسة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين المصالح. (خليل، 2009، صفحة 30)

**2.4-المحدّدات الخارجية:** تمثل المحدّدات الخارجية المناخ الذي تعمل من خلاله المؤسسات، والتي تختلف من دولة لأخرى وهي: (سليمان، 2006، صفحة 20)

- وجود نظام مالي جيد يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل الذي يشجع المؤسسات على التوسع والمنافسة الدولية؛
- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين المؤسسات، قوانين سوق المال، والقوانين التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار؛
- كفاءة الأجهزة الرقابية والهيئات مثل هيئات سوق المال والبورصات، وذلك عن طريق إحكام الرقابة على المؤسسات، والتحقق من دقة وسلامة المعلومات المقدَمة؛
- دور المؤسسات غير الحكومية (مثل جمعيات المحاسبين والمراجعين) في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية، والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة.

من خلال تطرقنا لمحددات حوكمة المؤسسات نستنتج أنها تتأثر بمجموعة من العوامل التي ترتبط بثقافة الدولة ونظامها السياسي والاقتصادي، وهذا يعني أنه ليس هناك نظام موحد لحوكمة المؤسسات يمكن أن يطبق في جميع الدول، بل أن هناك مبادئ عامة لحوكمة المؤسسات من أجل تحسين الإطار القانوني، والمؤسساتي والتنظيمي.

### 5- اقتصاديات الحوكمة

نظام الحوكمة له اقتصاديات متنوعة المجالات تبرز كالتالي: (الخضيري، 2005، صفحة 61)

- اقتصاديات التشغيل الأمثل والقائمة على القضاء على كافة أشكال الفاقد الاقتصادي في المؤسسة، حيث تقل التكاليف بنسبة كبيرة بوجود الحوكمة؛

- اقتصاديات الارتقاء الإنتاجي برفع إنتاجية عوامل الإنتاج الخاصة في المؤسسة، حيث تعمل الحوكمة على رفع الطاقات التشغيلية بالتالي زيادة في الإنتاج، وامتلاك اقتصاديات أفضل خاصة اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق، وما يحققه كل منها من تأثير في الأسواق نتيجة امتلاك مزايا تنافسية ملموسة؛

- اقتصاديات العائد والمردود الاستثماري، وما يتعلق بربح رأس المال المستثمر في المؤسسة، حيث يتحقق عند انخفاض التكاليف زيادة قدرة المؤسسة على تخفيض أسعار منتجاتها، ومن ثم زيادة القدرة التسويقية لهذه المنتجات، فضلا عما يحققه المشروع من عائد ومردود.

### 6- نماذج الحوكمة

يوجد نموذجان للحوكمة: (محمد سلام، 2015، صفحة 73)

- **نموذج حملة الأسهم:** وفقا لهذا النموذج يكون هدف المؤسسة العمل على زيادة أرباح المساهمين إلى أقصى حد ممكن، وذلك من خلال رفع كفاءة المؤسسة للوصول لهذا الهدف ووفقا لهذا النموذج فإن حملة الأسهم يمثلون المجموعة الرئيسة التي يأخذها أعضاء مجلس الإدارة بعين الاعتبار خلال عملية صنع القرار، وهذا النموذج محبذ في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.
- **نموذج أصحاب المصلحة الآخرين:** ووفقا لهذا النموذج فإن مسؤولية المؤسسة يجب أن لا تقتصر على حماية مصالح حملة الأسهم فقط ولكن يجب أن تمتد أيضا لتشمل مصالح كل الأطراف الأخرى المرتبطة بالمؤسسة، ومن ذلك الموظفين والدائنون والمستهلكون والموردون والحكومة والمجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة ككل، وهذا النموذج محبذ في اليابان وفرنسا وألمانيا وهولندا.

ومن الناحية العملية نجد أن المناخ الحالي لحوكمة المؤسسات على المستوى العالمي يتجه إلى نقطة يتلاقى عندها هذان النموذجان، فمصالح المستثمرين تكتسب أهمية تزايدها بسبب الطبيعة العالمية للاستثمارات، ومجالس إدارة المؤسسات تدرك الحاجة إلى معاملة أفراد المجتمع الذي توجد فيه مؤسستها من غير حملة الأسهم بعدالة وشفافية وإلى اخذ مصالحهم بعين الاعتبار لضمان نجاح المؤسسة.

### 7- متطلبات نموذج الحوكمة الجيد

من أجل إنشاء نموذج حوكمة جيد يحتاج لتوفر خصائص أساسية وهي الاقتصادية أي أن تكون تكلفته أقل من عائده، كما يجب أن يكون لديه فاعلية غير محدودة سواء في تأمين صحة وصدق نظام المعلومات في المؤسسات أو في تحقيق القدر المناسب من الإفصاح بما يساعد على اتخاذ القرار المناسب لاستثماراتهم سواء بالاحتفاظ بأسهمهم أو بيعها، حيث لا بد من إيجاد نموذج مثالي للحوكمة يمكن تطبيقه بسهولة من أجل تنمية ثقافة الالتزام في المؤسسات قائم على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات وتقوية دور الجمعيات العمومية للمؤسسات وزيادة فاعلية الدور الذي يمارسه حملة الأسهم في المحاسبة الداخلية في المؤسسات وكفاءة العاملين فيه، فضلا عن تحديث الآليات والتقنيات والتكنولوجيا في إطار من القيم والمبادئ، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد نموذج وحيد للحوكمة، بل إن الحوكمة بطبيعتها نموذج يصنعه المجتمع بذاته يكون مناسبا مع خصائصه والظروف السائدة في المجتمع. (الخضيري، 2005، صفحة 218)

ومن بين التجارب العربية نذكر التجربة الجزائرية، حيث تم في شهر جويلية2007 انعقاد أول ملتقى دولي في الجزائر حول الحكم الراشد للمؤسسات تحت إشراف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلال هذا الملتقى تبلورت فكرة "إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة"، حيث شاركت في هذه المبادرة كل من السلطات العمومية الممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما شاركت أيضا مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية المقيمة بالجزائر مثل مؤسسة التمويل الدولية، ويعتبر هذا الميثاق ثمرة لسلسلة من الأعمال التي قادها فريق العمل بين الفترة الممتدة من نوفمبر2007 إلى نوفمبر 2008، وفي غضون هده الفترة الزمنية تمكن فريق العمل بعد سلسلة المشاورات مع الأطراف الفاعلة، بأن يقيس وبعمق حالة الاستعجال لتبني ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، وكذا إدراجه ضمن السياق الدولي المتميز بالابتكار وتبادل الخبرات، وفي هذا الشأن فقد شكلت مبادئ الحكم الراشد المعتمدة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضمن إصدارها لعام 2004 أهم المراجع التي استلهم منها فريق العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المؤسسة الجزائرية. (زغيب و زيرق، 06-07 ماي 2012، صفحة 13)

## المحور الثالث: علاقة النظام المحاسبي المالي بحوكمة المؤسّسات

### 1- العوامل المؤثرة على مصداقية القوائم المالية

هناك العديد من العوامل التي من شانها التأثير على مصداقية وجودة القوائم المالية، نذكر منها: (راشدي، 2018، الصفحات 177-178)

**1.1- إدارة المؤسسة:** تعتبر إدارة المؤسسة المكلفة بإعداد القوائم المالية وبالتالي فعليها ضمان تمثيل القوائم للواقع الاقتصادي وتمت بانتهاج السياسات السليمة وفقا لتعليمات مجلس الإدارة، وهي بذلك يكون لها تأثير كبير على جودة التقارير المالية؛

**2.1- لجنة المراجعة:** تقوم لجنة المراجعة بمراقبة عملية إعداد التقارير المالية بطريقة موضوعية حيث أن هدفها الرئيسي هو تحسين جودة التقارير المالية، وذلك من خلال تدعيم استقلال المراجع الخارجي، فحص نظام الرقابة الداخلية وتدعيم استقلال المراجع الداخلي، إضافة للدور الإشرافي والرقابي من أجل الحد من قدرة المؤسسات على التلاعب في البيانات والسياسات المحاسبية التي تعتمد عليها الإدارة في إعداد التقارير المالية؛

**3.1- المراجعة الداخلية:** يقوم المراجع الداخلي بتحليل الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة ويقدم التوصيات اللازمة لتحسين الضوابط الرقابية وزيادة كفاءة الأداء في المؤسسة، إضافة لتقييم مستمر حول عمليات إدارة مخاطر المؤسسة ونظم الرقابة الداخلية وتزويد لجنة المراجعة بالمعلومات التي تحتاجها بصورة صحيحة؛

**4.1- المراجعة الخارجية:** حيث توضح مدى مصداقية المعلومات الصادرة، من خلال إبداء المراجع الخارجي لرأيه الفني المحايد حول نتيجة النشاط، وتوفير تأكيد معقول عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية؛

**5.1- المعايير المحاسبية:** تعتبر المعايير المحاسبية المنهج التي تتبعه الإدارة في إعداد القوائم المالية، حيث تجدر الإشارة إلى أن تعدد بدائل تطبيق السياسات المحاسبية في المعايير المحاسبية يجعل من السهل أمام إدارة المؤسسة تضليل المعلومات والتأثير على رقم صافي الربح المحاسبي بطريقة غير مبررة من خلال إدارة الأرباح، وعليه لا بد من ضبط معايير المحاسبة مما يؤدي لتنظيم الممارسات المحاسبية بما يؤدي لتحقيق المصداقية في القوائم المالية؛

**6.1- النظم القانونية والتشريعية:** إن السياسات المحاسبية التي يمكن للمؤسسة اتباعها بخصوص بعض العناصر الواردة في القوائم المالية تختلف من دولة لأخرى ما يؤدي إلى آثار مختلفة على رقم الأرباح المحقق، وبالتالي عدم القدرة على مقارنة المعلومات المحاسبية المنشورة، وما يؤكد تأثير النظم القانونية والتشريعية على جودة التقارير المالية سعي العديد من الدول إلى إصدار التشريعات والقوانين التي من شأنها تحقيق ذلك، منها الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يهدف إلى تقريب الممارسات المحاسبية الجزائرية إلى معايير المحاسبة الدولية، ويتجلى ذلك من خلال العديد من المفاهيم المستخلصة من هذه المعايير مثل المبادئ المحاسبية، إضافة للأهداف المرجو تحقيقها من النظام المحاسبي المالي متوافقة مع أهداف المعايير المحاسبية الدولية.

**2- جودة المعلومات المحاسبية وارتباطها بحوكمة المؤسسات**

حدد النظام المحاسبي المالي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال:

- القابلية للفهم: تتطلب هذه الخاصية الفهم المباشر من قبل مستخدمي المعلومة المحاسبية حيث تكون مبسطة، ولهذا فمن المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة ولديهم الرغبة في بذل الجهد لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة؛ (حواس، 2011، صفحة 14)

- الملاءمة: من أجل أن تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون متعلقة بالقرار الذي سيؤخذ بناء عليها، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، وتعتبر المعلومات المالية ملائمة لدورها في التنبؤ بالأداء المتوقع للمؤسسة في المستقبل من حيث قدرتها على مواجهة التغيرات المستقبلية، حيث أن المعلومات الحاضرة تمكن مستخدمي المعلومات المالية من تأكيد أو تقييم التوقعات السابقة؛ (علي كاظم الجوهر، 2011، صفحة 114)

- الموثوقية: يجب أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء ويمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدمي هذه المعلومات، وقد بيّن مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال العناصر الفرعية التالية: (علي كاظم الجوهر، 2011، الصفحات 114-115)

- التمثيل الصادق: من أجل أن تكون المعلومات المحاسبية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي وقعت في المؤسسة والتعبير عنها بمعقولية؛
- الحياد: يجب إعداد وعرض القوائم المالية بصفة غير متحيزة بمعنى أن لا يتم إعدادها لخدمة طرف معين من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى؛
- الجوهر فوق الشكل: ينبغي أن تعرض المعلومات المحاسبية بناء على جوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس شكلها القانوني؛
- الاكتمال: حيث أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها مضللة، وبالتالي تصبح غير موثوقة، ويخفض من درجة ملاءمتها.

لتحقيق أهداف المعلومات المحاسبية ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات لا بدّ من مراعاة العناصر التالية: (نوي، 2013، الصفحات 38-39)

- التوقيت الملائم: حيث يجب توفير المعلومات قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات؛

- المواءمة بين التكلفة والعائد: حيث يجب أن تفوق منفعة المعلومات تكلفة إعدادها، إلا أن تقييم المنافع والتكلفة يعتمد بشكل كبير على التقدير الشخصي للمحاسب، ويمكن تقسيم تكلفة المعلومات إلى قسمين رئيسيين:
  - تكاليف مباشرة: تشمل مصاريف جمع البيانات ومن ثم معالجتها وصولا إلى المعلومات؛
  - تكاليف غير مباشرة: تتضمن مصاريف نشر البيانات وما يتعلق بها من إيضاحات.
- المواءمة بين الخصائص النوعية: من أجل الاستفادة من المعلومات المحاسبية لا بدّ من توافر الخصائص السالفة الذكر مع بعضها البعض، حيث يجب إيجاد نوع من التوازن المناسب بين هذه الخصائص النوعية وذلك لجعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة.

وبناء على ذلك، فإن الحوكمة لها تأثير على المعلومات المحاسبية من خلال عدة مراحل نذكر أهمها فيما يلي (مخفي و فداوي، 19-20 نوفمبر2013، صفحة 537):

- الرقابة على العمل المحاسبي: وتشمل كل من الرقابة القبلية والرقابة البعدية للعمل المحاسبي.
- الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي: تتم من خلال التأكد من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم ومتابعة الأداء، والإفصاح في شكل تقارير وقوائم مالية.
- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي: تشمل أدوار كل من لجان المراجعة، المراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية.

وعليه فإن الحوكمة تؤثر في المعلومات المحاسبية من حيث أنها توفر ضمان تقديم معلومات محاسبية موثوقة، هذا ما يساعد المؤسسات على اتخاذ قرارات رشيدة الشيء الذي يؤثر إيجابا على مختلف المجالات.

### 3- دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات

يعمل تطبيق معايير محاسبية ذات جودة عالية على تقديم تقارير موثوقة تساعد المستثمرين على الإشراف على المؤسسة، حيث تعتمد نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها على المعايير المحاسبية التي تدعم مبادئ حوكمة المؤسسات، فمن خلال مخرجات النظام المحاسبي المالي تتمكن الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة من اتخاذ قراراتهم حيث: (بوراس و بوطلاعة، 2015، صفحة 23)

- يوفر المعلومات التي تحقق عنصر الشفافية والإفصاح عن الأداء المالي للمؤسسة؛
- يخدم المساهمين في تحديد حصة كل فئة منها من أرباح المؤسسة؛
- يوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق جميع معاملات المؤسسة مع الغير؛
- المساهمة في استمرارية المؤسسة وتحقيق العدالة في كيفية توزيع الأرباح على المساهمين ويساعدهم في الحصول على حقوقهم ويوفر لهم الإرشادات في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية من خلال المعلومات المحاسبية التي يقدمها والتي تشكل عنصر مهم ومنتج لعمليات الحوكمة المعدّة وفق المعايير المحاسبية الدولية التي تتميز بقابليتها للفهم.

فإذا ما تم تطبيق النظام المحاسبي المالي وفقا للإطار التصوري الذي جاء به، فسيساهم في إعداد قوائم مالية تفصح عن معلومات محاسبية ذات جودة وبالتالي تساعد على تحقيق الحوكمة.

### 4- تفعيل العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والحوكمة

إن العلاقة بين الحوكمة والنظام المحاسبي المطبق في أي دولة متبادلة، فالنظام المحاسبي الجيد بمحتواه وتطبيقه الذي يخضع لعدد من المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يدعّم الحوكمة، وهذه الأخيرة من خلال مبادئها تعمل على تحسين فاعلية النظام المحاسبي وقدرته على إيضاح كل ما يحدث في المؤسسة وبالتالي زيادة عنصر الثقة بها، حيث أن العلاقة بين الحوكمة والنظام المحاسبي المالي في الجزائر تدعمها المادة العاشرة من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي والتي تنص على أنه: " يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها" ومنه النظام المحاسبي المالي يفرض الاعتماد على الشفافية عند جمع المعلومات ومعالجتها وعرضها في القوائم المالية، وهو ما تنص عليه الحوكمة من خلال بعدها المحاسبي الذي يشكّل فيه مبدأ الإفصاح والشفافية ركيزة أساسية تسمح بإضفاء الثقة

والمصداقية على المعلومات المحاسبية المعتمد عليها في اتخاذ القرارات، حيث أنه من أسباب تدعيم الحوكمة في الجزائر نجد مايلي: (زغيب و زيرق، 06-07 ماي 2012، الصفحات 14-15)

- الإعلان بشكل واضح عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري وتسهيل مراجعة الحسابات، وبالتالي تقديم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية، مما يعمل على تحقيق الشفافية في تقديم المعلومات، التي تعتبر من المدخلات الأساسية للمستثمرين المحليين والأجانب من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار؛
- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تسجيل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية، مما يسهل قراءة المعطيات المالية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية، إضافة لضمان عدم تغير واختلاف القواعد المحاسبية والمالية المعمول بها في الجزائر مع القواعد المعمول بها في بلده الأصلي.

إن الحوكمة تعمل على زيادة مقومات النجاح وتأكيد فاعلية هذه المقومات في المؤسسات من خلال زيادة الإنتاج والجودة والارتقاء بالنوعية، وتحقق لها القدرة على النمو والاستمرار، وذلك من خلال الشفافية الكاملة التي تظهر حقيقة الأوضاع والموجودات في المؤسسة، الإفصاح الذي يتم عن طريق إتاحة البيانات التفصيلية ونشر المعلومات بصفة دورية والعرض الوافي للقوائم التي تظهر نتائج الأعمال الفعلية، فضلا عن المساواة وعدم وجود تحيز أو إخفاء بيانات لصالح فئة من الفئات، كما أن الحوكمة تعمل على المحاسبة والمسؤولية على أي عملية من شأنها إلحاق الضرر بمصالح المساهمين في المؤسسة، بالتالي تعد الحوكمة من أهم الوسائل التي تحقق الصحة والسلامة المالية للمؤسسات، خاصة ضد التضليل الذي قد تتضمنه عمليات نشر قوائم مالية مضللة، أو إعلانات عن المؤسسة تعرض بيانات ومعلومات غير مؤكدة، ومن ثم لا يستطيع متخذي قرارات التمويل والاستثمار اتخاذ قرار سليم بناء عليها.

والمحاسبة بدورها لها أهميتها في مجال الحوكمة، حيث يتعين على الإدارة عدم استخدام التقارير المحاسبية لتزييف الواقع، وعدم إخفاء أي بيانات عن الأداء التمويلي والأصول المعنوية للمؤسسات أو أي معلومات غير تمويلية خاصة تلك التي تتعلق بخلق القيمة وتهمّ متخذ القرار، أما بالنسبة لمراجعي الحسابات الخارجيين فيجب أن تتم أعمال المراجعة من قبل مراجع حسابات كفء، يتمتع بالاستقلالية، وقدرته على اكتشاف الأخطاء أو استخدام لعمليات الدمج لبعض الحسابات لإخفاء حقائق، والتي قد تلجأ إليها إدارة بعض المؤسسات للحصول على مكافآت ومزايا مرتبطة بنتائج الأعمال، كما يجب أن توجد هيئات محاسبية مهنية من أجل التأكد من أن أعضائها من مراجعي حسابات المؤسسة يحترمون القواعد المهنية في عملهم. (الخضيري، 2005، صفحة 154)

فعلى الرغم من تعدد الجوانب الفكرية لحوكمة المؤسسات إلا أن الأبعاد المحاسبية تحتل الجانب الأكبر لضمان حوكمة جيدة وفعالة، حيث نجد أن مهنة المحاسبة والمراجعة تلعب دورا هاما في مجال التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة المؤسسات، من حيث المساءلة وضمان قدر كافي من الإفصاح والشفافية بهدف تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية. (محمد شوقي ابراهيم عيسى، 2015، صفحة 50)

**5- معوقات ومتطلبات تطبيق حوكمة المؤسسات**

يمكن إدراج معوقات تطبيق الحوكمة في ما يلي: (محمد سلام، 2015، صفحة 74)

- ضعف مستوى الوعي بمفهوم الحوكمة ومدى أهميتها؛
- الافتقار لوجود نظام قانوني فعال، ويتطلب ذلك تطوير النظم القانوية القائمة لتتلاءم مع المستجدات العالمية؛
- الافتقار إلى وجود آلية فعالة لرقابة التطبيق، حيث لا يوجد نص على إلزام المؤسسات بتنفيذ قواعد ومعايير الحوكمة أي أن هذه القواعد والمعايير تكون استرشادية فقط؛
- إن تحقيق الشفافية والإفصاح في بيئة الأعمال تواجهه عدة قيود قد تحد من الوصول للمستوى المطلوب أهمها التكلفة الإضافية لإعداد وعرض المعلومات، رد فعل المنافسين قد ينتج عنه أضرار بمركز المؤسسة التنافسي وكذلك رد الفعل السلبي تجاه المؤسسة المتوقع أحيانا من الجمهور خاصة في الدول النامية واحتمال وجود متطلبات إفصاح معقدة أو صعبة التطبيق، وعلى الرغم من القيود التي قد تقلل من الشفافية إلا أنها أصبحت تمثل ضرورة ملحة لبيئة الأعمال في أي بلد فهي تعطي قيمة للمؤسسة خاصة في المدى الطويل نتيجة الثقة في المعلومات ومن ثم المساعدة في اتخاذ القرارات وجلب الاستثمارات. (الباز، 2012، صفحة 143)

ومن أجل التغلب على هذه المعوقات يجب:

- إصدار قانون خاص لحوكمة المؤسسات يلزم كل المؤسسات العاملة في البلد بتنفيذ بنود أحكامه؛
- إخضاع المؤسسات للرقابة من قبل جهة مسؤولة للتأكد من التزامها بقانون حوكمة المؤسسات؛
- التدريب على المسؤوليات الجديدة التي تقع على عاتق المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وغيرهم، فالمستثمر الوطني أو الأجنبي لا بد أن يتأكد من أن الأسواق التي يريد أن يستثمر فيها أمواله ليست فقط تدار بكفاءة من خلال تنظيم جيد للمؤسسات، وإنما أيضا التأكد من أنها تخضع لنظام حوكمة دقيق ومنضبط؛ (محمد سلام، 2015، صفحة 75)
- تفعيل سلوك الأمانة للمراجع الخارجي وذلك من خلال تشجيعه على الإفصاح للأطراف المعنية في حالة اكتشافه أي أخطاء، وقيام المنظمات المهنية بوضع برامج تدريبية لأعضائها للتعرف على كيفية تطبيق الحوكمة وما هي دوافع التطبيق والمزايا التي تعود نتيجة ذلك؛
- تنظيم وضبط العلاقة بين الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وحماية حقوقهم من خلال تدعيم ثقافة الشفافية والمساءلة؛
- يتطلب تطبيق حوكمة المؤسسات تهيئة البيئة لذلك من خلال وضع القوانين المدعمة لهذا الاتجاه، والتوعية بأهمية الحوكمة لدى أصحاب الأعمال وصناع السياسات والمجتمع.

## المحور الرابع: دراسة حالة شركة الصيانة وأشغال الطرق –فيترو VITRO

شركة الصيانة وأشغال الطرق –فيترو تعتبر شركة ذات مسؤولية محدودة، بدأت نشاطها بتاريخ 18 فيفري 2004 برأسمال قدره مليون دينار جزائري (1.000.000 دج)، تحت سجل تجاري رقم 04 ب0965540 بتاريخ 21-04-2011، وفي سنة 2008 ارتفع رأسمال الشركة ليصبح عشرين مليون دينار جزائري (20.000.000 دج)، ليصل في سنة 2011 إلى سبعين مليون دينار جزائري (70.000.000 دج).

تقوم هذه الشركة بمراقبة الآلات والتأكد من مطابقة تركيب القطع والأجزاء حسب المعايير، إعداد المخططات لتنفيذ مهامها وإكمالها في أقرب الآجال، فتح وتهيئة الطرق والجسور، إعداد التصاميم الهندسية والأعمال المدنية الخاصة بالطرق والجسور، إعداد التصاميم الهندسية والأعمال المدنية الخاصة بالطرق والجسور.

### 1- عرض القوائم المالية لمؤسسة فيترو خلال الفترة 2015-2018

سيتم فيما يلي عرض الميزانية المالية وحساب النتائج لشركة الصيانة وأشغال الطرقات-فيترو خلال الفترة 2015-2018.

### 1.1- تحليل جانب الأصول لمؤسسة فيترو خلال الفترة 2015-2018

يمكن ابراز جانب أصول مؤسسة فيترو من خلال الجدول التالي:

**الجدول 1 (جانب الأصول لميزانية شركة فيترو خلال الفترة 2015-2018)**

| الأصول | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| **الأصول غير الجارية** | | | | |
| تثبيتات عينية أخرى | 81.105.447 | 60.063.561 | 59.427.307 | 53.791.546 |
| **مجموع الأصول غير الجارية** | **81 .105.447** | **60.063.561** | **59.427.307** | **53.791.546** |
| **الأصول الجارية** | | | | |
| الزبائن | 46.924.615 | 99.855.025 | 173.999.039 | 94.010.243 |
| مدينون آخرون | 72 .821.348 | 1.993.112 | 6.818.221 | 6.639.388 |
| الضرائب | - | 94.771.991 | 179.249.024 | 196.937.474 |
| الخزينة | 20 .690.755 | 30.295.423 | 27.866.512 | 48.968.144 |
| **مجموع الأصول الجارية** | **140.436.719** | **226.915.552** | **387.932.797** | **246.555.251** |
| **مجموع الأصول** | **221.542.167** | **286.979.114** | **447.360.105** | **400.346.798** |

**المصدر: وثائق مقدمة من طرف شركة فيترو**

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن أصول شركة فيترو عرفت ارتفاعا في قيمتها من 221.542.167 دينار جزائري في سنة 2015 إلى 400.346.798 دينار جزائري في سنة 2018.

حيث تعتمد المؤسسة من حيث الأصول غير الجارية على التثبيتات العينية الأخرى المتمثلة في كل من معدات وأدوات، معدات مكتب، معدات نقل، تركيبات، والتي عرفت انخفاضا خلال الفترة 2015-2018 من 81.105.447 دينار جزائري إلى 53.791.546 دينار جزائري على التوالي، أما فيما يتعلق بالأصول الجارية، فهي تتمثل في الحقوق والحسابات الملحقة (الزبائن، مدينون آخرون، الضرائب) من جهة والمتاحات وما شابهها (الخزينة) من جهة أخرى، حيث نلاحظ أن قيمة الزبائن ارتفعت خلال الفترة 2015-2017 من 46.924.615 دينار جزائري إلى 173.999.039 دينار جزائري، في حين قامت المؤسسة بتحصيل بعض حقوقها من الزبائن في سنة 2018 أين انخفضت القيمة إلى 94.010.243 دينار جزائري، أما فيا يتعلق بالمدينون الآخرون نلاحظ انخفاضا في قيمتها من 72.821.348 دينار جزائري في سنة 2015 إلى 6.639.388 دينار جزائري في سنة 2018، أما الضرائب شهدت ارتفاعا في قيمتها من 94.771.991 دينار جزائري في سنة 2016 إلى 196.937.474 دينار جزائري في سنة 2018، وفيما يتعلق بالخزينة شهدت ارتفاعا في المتوسط خلال الفترة 2015-2018 من 20.690.755 دينار جزائري إلى 48.968.144 دينار جزائري.

### 2.1- تحليل جانب الخصوم لشركة فيترو خلال الفترة 2015-2018

تعتمد شركة فيترو على مجموعة من الخصوم يمكن إبرازها في الجدول التالي:

**الجدول 2 (جانب الخصوم لميزانية شركة فيترو خلال الفترة 2015-2018)**

| الخصوم | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| **الأموال الخاصة** | | | | |
| رأس المال الصادر | 70.000.000 | 70.000.000 | 70.000.000 | 70.000.000 |
| الاحتياطات | 6.482.344 | 6.482.344 | 6.482.344 | 6.482.344 |
| النتيجة الصافية | 14.002.734 | 14.573.683 | 52.099.936 | 22.789.914 |
| ترحيل من جديد | 47.516.472 | 52.519.206 | 67.092.889 | 99.192.825 |
| **مجموع الأموال الخاصة** | **138.001.550** | **143.575.233** | **195.675.170** | **198.465.084** |
| **الخصوم غير الجارية** | | | | |
| اقتراضات وديون مالية | 30.939.519 | 14.234.054 | 8.881.824 | 8.085.489 |
| **مجموع الخصوم غير الجارية** | **30.939.519** | **14.234.054** | **8.881.824** | **8.085.489** |
| **الخصوم الجارية** | | | | |
| موردون والحسابات الملحقة | 42.509.249 | 118.889.435 | 223.773.041 | 180.431.608 |
| الضرائب | 3.719.133 | 9.001.187 | 17.738.023 | 13.054.515 |
| ديون أخرى | 1.740.553 | 1.279.202 | 1.292.046 | 310.100 |
| خزينة الخصوم | 4.638.160 | - | - | - |
| **مجموع الخصوم الجارية** | **52.607.095** | **129.169.825** | **242.803.110** | **193.796.224** |
| **مجموع الخصوم** | **221.542.167** | **286.979.114** | **447.360.105** | **400.346.798** |

**المصدر: وثائق مقدمة من طرف شركة فيترو**

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أنه خلال الفترة 2015-2018 خصوم شركة فيترو شهدت ارتفاعا من مبلغ 221.542.167 دينار جزائري إلى مبلغ 400.346.798 دينار جزائري، ويعود ذلك أساسا إلى الارتفاع المستمر في الأموال الخاصة (التي تشمل رأس المال الصادر،

الاحتياطات، النتيجة الصافية، ترحيل من جديد) من 138.001.550 دينار جزائري إلى 198.465.084 دينار جزائري خلال نفس الفترة، بالإضافة إلى ارتفاع الخصوم الجارية (التي تشمل من موردون والحسابات الملحقة، الضرائب، ديون أخرى، خزينة الخصوم التي استعانت بها المؤسسة في سنة 2015 فقط) من مبلغ 52.607.095 دينار جزائري في سنة 2015 إلى مبلغ 193.796.224 دينار جزائري في سنة 2018.

أما فيما يتعلق بالخصوم غير الجارية فشهدت انخفاضا من 30.939.519 دينار جزائري في سنة 2015 إلى 8.085.489 دينار جزائري في سنة 2018، ويعود ذلك أساسا إلى تسديد أقساط الاقتراضات وعدم الحصول على قروض جديدة.

### 3.1- تحليل حساب النتائج لشركة فيترو خلال الفترة 2015-2018

يبين الجدول التالي حساب النتائج لشركة فيترو كما يلي:

**الجدول 3 (حساب النتائج لشركة فيترو خلال الفترة 2015-2018)**

| البيان | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| رقم الأعمال | 206053825 | 249166795 | 635352947 | 331027233 |
| **إنتاج الدورة** | 206053825 | 249166795 | 635.352.947 | 331.027.233 |
| **استهلاكات الدورة** | 146065455 | 187233153 | 527.176.769 | 264.855.896 |
| **القيمة المضافة** | **59988369** | **61933642** | **108176178** | **66171336** |
| مصاريف المستخدمين | 10162270 | 6152477 | 7404044 | 846179 |
| ضرائب ورسوم مماثلة | 3982768 | 3503390 | 8922499 | 6513039 |
| **الفائض الإجمالي للاستغلال** | **45843330** | **52277774** | **91849635** | **51196507** |
| منتجات عملية أخرى | 47215 | 878817 | 5384 | 252942 |
| أعباء عملية أخرى | | 1071125 | 115820 | 4946940 |
| مخصصات الاهتلاكات | 23320610 | 23509065 | 2236012 | 13115761 |
| **النتيجة العملياتية** | **22569936** | **28576401** | **69379186** | **33386748** |
| منتوجات مالية | - | - | 44813 | - |
| مصاريف مالية | 4211923 | 7762522 | 1288562 | 94998 |
| **النتيجة المالية** | (**4211923**) | (**7762522**) | (**1243748**) | (**94998**) |
| **النتيجة العادية قبل الضريبة** | 18358013 | 20813879 | 68135437 | 32436749 |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية | 4355279 | 6240195 | 16035501 | 9646835 |
| **النتيجة الصافية للعمليات العادية** | 14002734 | 14573683 | 52099936 | 22789914 |
| **صافي نتيجة السنة المالية** | **14002734** | **14573683** | **52099936** | **22789914** |

**المصدر: وثائق مقدمة من طرف شركة فيترو**

نلاحظ من خلال الجدول أن إنتاج الدورة يتضمن رقم الأعمال (مع عدم وجود إنتاج مخزن، إنتاج مثبت وإعانات الاستغلال) الذي يشهد تزايد مستمر ثم ينخفض سنة 2018 ليصل إلى 331.027.233 دينار جزائري، استهلاكات الدورة 264855896 دينار جزائري، بينما تتضمن المشتريات المستهلكة قيمة 21738396 دينار جزائري، خدمات خارجية 239623559 دينار جزائري، وخدمات أخرى 3493937 دينار جزائري، كما نلاحظ أن الفائض الإجمالي للاستغلال يتزايد من سنة لأخرى ثم ينخفض سنة2018، في حين حققت المؤسسة نتيجة صافية موجبة متزايدة خلال الفترة 2015-2018 من قيمة 14.002.734 دينار جزائري إلى بقيمة 22789914 دينار جزائري على التوالي.

**2- تحليل الهيكلة المالية لشركة فيترو للفترة 2015-2018**

**1.2- تحليل مؤشرات التوازن المالي لشركة فيترو**

**- رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG**: يعبر رأس المال العامل الصافي الإجمالي عن مدى تحقيق الشركة للتوازن المالي طويل الأجل، من خلال تغطية الأموال الدائمة لكل الأصول الثابتة وتحقيق فائض مالي يتم توجيهه لتمول احتياجات دورة الاستغلال، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الصافي الاجمالي= أموال دائمة - أصول ثابتة

**الجدول 4 (رأس المال العامل الصافي الإجمالي لشركة فيترو للفترة 2015-2018)**

| البيان | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| أموال دائمة | 168.941.069 | 157.809.287 | 204.556.994 | 206.550.573 |
| أصول ثابتة | 81.105.447 | 60.063.561 | 59.427.307 | 53.791.546 |
| **FRNG** | **87.835.622** | **97.745.726** | **145.129.687** | **152.759.027** |

**المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الميزانية المالية لشركة فيترو**

نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تزايد مستمر من قيمة 87835.622 دينار جزائري في سنة 2015 إلى قيمة 152.759.027 دينار جزائري في سنة 2018، والذي يعود أساسا إلى ارتفاع الأموال الدائمة وبالأخص ارتفاع الأموال الخاصة، مما يعبر عن تحقيق الشركة لهامش أمان يمكن استخدامه لتمويل احتياجات دورة الاستغلال، ومنه تحقيق التوازن المالي طويل الأجل ، وهذا يدل على التسيير الجيد للدورة المالية طويلة الأجل للشركة.

- **احتياجات رأس المال العامل BFR**: يعبر هذا المؤشر عن مدى تحقيق الشركة للتوازن المالي قصير الأجل، من خلال تغطية الموارد المالية قصيرة الأجل للاحتياجات المالية قصيرة الأجل.

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال+قيم قابلة للتحقيق)-(ديون قصيرة الأجل-سلفات مصرفية)

**الجدول 5 (احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة فيترو للفترة 2015-2018)**

| البيان | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| قيم الاستغلال | - | - | - | - |
| قيم قابلة للتحقيق | 119.745.963 | 196.620.128 | 360.066.284 | 297.587.105 |
| ديون قصيرة الاجل | 52.607.095 | 129.169.825 | 242.803.110 | 193.796.224 |
| سلفات مصرفية | 4.638.160 | - | - | - |
| **احتياجات رأس المال العامل** | 71.777.028 | 67.450.303 | 117.263.174 | 103.790.881 |

**المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات ميزانية المؤسسة**

حققت المؤسسة احتياج رأس المال العامل موجب خلال الفترة 2015-2018 من قيمة 71.777.028 دينار جزائري إلى قيمة 103.790.881 دينار جزائري على التولي، بمعنى عدم كفاية الموارد المالية قصيرة الأجل (المثمثلة في الديون قصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية) لتمويل الاحتياجات المالية قصيرة الأجل (المتمثلة في قيم الاستغلال وقيم قابلة للتحقيق)، مما أدى إلى وجود عجز مالي يعود أساسا إلى ارتفاع القيم القابلة للتحقيق من مبلغ 119.745.963 دينار جزائري إلى مبلغ 297.587.105 دينار جزائري على التوالي لنفس الفترة نظرا لقيام الشركة بمنح مدة طويلة للزبائن لتسديد حقوقهم، ومنه عدم تحقيق التوازن المالي قصير الأجل، مما يدفع الشركة إلى الاستعانة بهامش الأمان المحقق من الدورة المالية طويلة الأجل.

- **الخزينة الصافية TN**: يعبر هذا المؤشر عن مدى تحقيق الشركة للتوازن المال الفوري، ويتم حسابه كما يلي:

الخزينة الصافية= متاحات – سلفات مصرفية

**الجدول 6 (الخزينة الصافية لمؤسسة فيترو للفترة 2015–2018)**

| البيان | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| متاحات | 20 .690.755 | 30.295.423 | 27.866.512 | 48.968.144 |
| سلفات مصرفية | 4.638.160 | – | – | – |
| **الخزينة الصافية** | 16.052.595 | 30.295.423 | 27.866.512 | 48.968.144 |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات ميزانية المؤسسة

نلاحظ أن الخزينة موجبة، ومنه تحقيق شركة فيترو للتوازن المالي الفوري، مما يمكنها من تسديد مستحقاتها المالية الفورية، غير أنه يجب عليها توظيف فائض السيولة لتحقيق أكبر ربح.

وبالتالي تتمتع شركة فيترو بهيكلة مالية متوازنة من خلال تحقيق التوازنات المالية.

### 2.2– تحليل النسب المالية لشركة فيترو للفترة 2015–2018

يمكن إبراز النسب المالية للشركة من خلال الجدول التالي:

**الجدول 7 (النسب المالية لشركة فيترو للفترة 2015–2018)**

| النسب المالية | القانون | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|
| **التمويل الدائم** | أموال دائمة/أصول ثابتة | 3,83 | 3,44 | 2,62 | 2,08 |
| **التمويل الخاص** | أموال خاصة/أصول ثابتة | 3,68 | 3,29 | 2,392 | 1,70 |
| **السيولة العامة** | أصول متداولة/ديون قصيرة الأجل | 1,27 | 1,592 | 1,75 | 2,66 |
| **السيولة المختصرة** | (قيم قابلة للتحقيق+قيم جاهزة)/ديون قصيرة الأجل | 1.27 | 1.59 | 1.75 | 2.66 |
| **السيولة الفورية** | قيم جاهزة/ديون قصيرة الأجل | 1,27 | 1,59 | 1,75 | 0,39 |
| **الاستقلالية المالية** | الأموال الخاصة/مجموع الخصوم | 0,49 | 0,43 | 0,50 | 0,62 |
| **طاقة الاستدانة** | مجموع الديون/مجموع الخصوم | 0,50 | 0,56 | 0,49 | 0,37 |
| **المردودية المالية** | النتيجة الصافية/الأموال الخاصة | 1.56 | 2.23 | 0.26 | 0.11 |
| **المردودية الاقتصادية** | الفائض الاجمالي للاستغلال/الأصول الاقتصادية | 0.29 | 0.40 | 0.51 | 0.32 |

**المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الميزانية المالية ومعطيات حساب النتاج لشركة فيترو**

من خلال الجدول السابق وخلال الفترة 2015-2018، نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد، هذا يعني أن شركة فيترو تستطيع تمويل كل أصولها الثابتة من خلال الأموال الدائمة، وبالتحديد من خلال الأموال الخاصة دون الاستعانة بالديون طويلة الأجل باعتبار أن نسبة التمويل الخاص أكبر من الواحد، وهذا ما يدل على أن سياسة التمويل لدى الشركة جيدة.

أما في ما يتعلق بالسيولة، نلاحظ أن نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد يعني أن الشركة تستطيع تسديد كل ديونها قصيرة الأجل من خلال تسييل أصولها المتداولة، وبالنظر إلى نسبة السيولة المختصرة نجد أنها جد مرتفعة حيث لا يجب أن تتعدى المجال 0.3 إلى 0.5، ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع الكبير المسجل على مستوى القيم القابلة للتحقيق المتمثلة في الزبائن ومدينون آخرون، أما بالنسبة للسيولة الفورية فهي مرتفعة أيضا

(يجب أن لا تتجاوز 0.3) وهذا يعود بالأساس إلى ارتفاع القيم الجاهزة، ما يدل على أن شركة فيترو تتوفر على موارد مالية غير مستغلة (تكلفة الفرصة البديلة) كان من الأجدر توظيفها في مجالات استثمارية تعود عليها بالربح، وهنا نقول أن توظيف السيولة على مستوى شركة غير جيد ويحتاج إلى تسيير أفضل خصوصا فيما يتعلق بتحصيل حقوقها وإدارة خزينتها.

وبالنسبة لنسب المديونية، نجد أن شركة فيترو خلال سنتي 2015-2016 لا تتمتع بالاستقلالية المالية (النسب اقل من 0.5)ومنه لا تتمتع بطاقة الاستدانة (النسب أكثر من 0.5)، لكن سرعان ما حسنت الشركة من استقلاليتها خلال سنتي 2017-2018 أين أصبحت تتمتع بالاستقلالية المالية حيث قدرت بـ0.50 و 0.62 على التوالي، ومنه تمتعها بطاقة الاستدانة أي قدرة الشركة في الحصول على قروض جديدة بكل سهولة، ومنه نجد أن شركة فيترو تتمتع بهيكل مالي جيد.

أما فيما يتعلق بالمردودية على مستوى شركة فيترو، نلاحظ أن المردودية المالية عرفت ارتفاعا بين سنتي 2015 و2016 من 1.56 إلى 2.23 وهذا يدل على أن نسبة العائد الناتج عن استثمار الأموال الخاصة في تزايد، بينما خلال سنتي 2017-2018 عرفت انخفاضا من 0.26 إلى 0.11 ويعود ذلك إلى ضعف مردودية الأموال المستثمرة، أما فيما يتعلق بالمردودية الاقتصادية شهدت ارتفاعا خلال الفترة 2015-2017 من 29% إلى 51% على التوالي، غير أنه في سنة 2018 عرفت انخفاضا لتصل إلى 32% ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض الفائض الاجمالي للاستغلال من 91.849.635 دينار جزائري في سنة 2017 إلى 51.196.507 دينار جزائري في سنة 2018، وبالأخص انخفاض القيمة المضافة من 108.176.178 دينار جزائري إلى 66171.336 دينار جزائري لنفس الفترة على التوالي، الناتج عن انخفاض إنتاج الدورة من 635.352.947 دينار جزائري في سنة 2017 إلى 331.027.233 دينار جزائري في سنة 2018.

بناء على دراسة القوائم المالية لشركة فيترو وتحليل وضعيتها المالية، يتضح أن الشركة تحرص على إضفاء المصداقية والشفافية من خلال التسجيل الدقيق لكل العمليات المالية التي تقوم بها بناء على المستندات التي توضح ذلك، والعمل على تصحيح الاختلالات والنقائص التي مرت بها في السنوات السابقة، حيث تعتمد على نظام للمراجعة الداخلية يتماشى مع المعايير الدولية لممارسة مهنة المراجعة الداخلية، من خلال تحديد هدف كل نشاط في الشركة ومدى تحقيقها له مع تحديد الأخطار التي تعيق تحقيق تلك الأهداف، ليتم وضع النتائج والرقابة على تطبيقها، كما تعتمد الشركة على مبدأ الفصل في المهام بين الموظفين وتوزيع المسؤوليات لتفادي التداخل بينهم.

فضلا عن ذلك، تقوم شركة فيترو بالمراجعة الخارجية بالاعتماد على محافظ حسابات مستقل عن الشركة من أجل اعطاء مصداقية وشفافية أكثر للقوائم المالية، وتبيان مدى مطابقتها للفواتير والوثائق التي تبرر ذلك، والحرص على تسجيل كل العمليات التي قامت بها، مع تصحيح كل الانحرافات التي تعترضها، وهذا ما يعزز من تحسين أداء الشركة ومن تم تعزيز تطبيق حوكمة المؤسسات.

**الخاتمة:**

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمفهوم حوكمة الشركات على إثر الأزمات المالية المتكررة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات، بسبب انتشار الفساد المحاسبي الراجع إلى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية، مما أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، وبالتالي فقدان المعلومات المحاسبية.

لذلك فإن لحوكمة المؤسسات النظام المتكامل لتجسيد الرقابة على مختلف المعلومات المحاسبية والمتمثلة في جودة المعلومة المحاسبية أين يتم التعرض فيها لخصائصها النوعية والتي تعتبر سبيلا لتحقيق الجودة المثلى.

ونستخلص من ذلك بأن النظام المحاسبي المالي الجديد يمكن المؤسسات الجزائرية من تفعيل الحوكمة بشكل جيد، حيث يتم التركيز على فلسفته ودوره في إضفاء المصداقية و الشفافية على المعلومات الواردة في الكشوفات المالية من خلال تفعيل الاتصال المالي وتدنئة عدم تماثل المعلومات وتعزيز دور مهنة المحاسبة، وتوفير مقومات تقييم الأداء المالي ومراقبته بالإضافة إلى تفعيل دور المراجعة الداخلية والخارجية على المؤسسات، وهو ما يؤكد صحة الفرضيات المتبعة، كما يعمل النظام المحاسبي المالي على تفعيل دور مجلس الإدارة باعتباره آلية رقابة داخلية.

فعلى مستوى شركة فيترو تقوم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إضافة لتحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة والداخلية، كما تعمل الجمعية العامة للشركة على ضرورة تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين خاصة وأنهم على درجة مناسبة من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأي ضغط من جانب الجهات الإدارية، هذا ما يضفي الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المقدمة ما يعمل على تفعيل الحوكمة في الشركة.

❖ **النتائج:**

- تعمل الحوكمة على إقامة نظام يسمح بإتاحة المعلومات الصادقة والمساواة لكافة المتعاملين ولكافة أصحاب المصالح، حيث تتطلب تحقيق الشفافية في العمليات التي قامت بها المؤسسة وضمان حسن الإدارة بما يحافظ على مصالح جميع الأطراف، وذلك من خلال التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي والإفصاح عن جميع المعلومات من أجل الوصول لحوكمة المؤسّسات.

- الدور المرتقب للمعلومات المحاسبية في ظل الحوكمة هو إعداد وتوفير قوائم مالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة بما يحقق أهداف المستخدمين؛

- التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي يؤدي لتفعيل الحوكمة من خلال الشفافية والإفصاح والمصداقية التي تتميز بها خصائص المعلومات المحاسبية؛

- على الرغم من أهمية الحوكمة المؤسسية إلا أنه يبقى العمل بها لم يرق للمستوى المطلوب، وهذا يعود لافتقار آلية لإلزام المؤسسات بتنفيذ مبادئ الحوكمة، إضافة لعدم الالتزام التام بالإفصاح والشفافية مما يساعد على التلاعب بالمعلومات المحاسبية، وهذا ما يؤدي إلى عدم احترام حقوق أصحاب المصالح في المؤسسة.

- تحرص شركة الصيانة وأشغال الطرقات-فيترو على التسجيل الدقيق لكل المعلومات المحاسبية والعمليات المالية التي تقوم بها بما يتطابق مع المستندات االثبوتية، ولتعزيز ذلك اعتمدت على المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية التي تمكنها من تصحيح كل الانحرافات التي تعترضها، وتصحيح وضعيتها المالية بما يخدم تطوير الشركة ككل، وهذا ما يتوافق والتطبيق السليم للحوكمة وتعزيز مكانتها.

- تعتمد شركة فيترو على هيكلة مالية متوازنة، حيث تتوفر على موارد مالية جيدة على مستوى الخصوم تساعدها في تمويل كل احتياجاتها المالية بما يخدم تحقيق التوازنات المالية.

- بالنظر إلى مستوى السيولة على مستوى شركة فيترو، نجد أن نسبة السيولة المختصرة جد مرتفعة، وهذا يعود لتساهل الشركة مع زبائنها ومنحهم مدة كبيرة لتسديد حقوقهم من جهة، ومن جهة أخرى نسبة السيولة الفورية نجدها مرتفعة أيضا وهذا ما يدل على عدم قيام الشركة بتوظيف السيولة الفائضة والاستفادة من العائد الذي قد تحققه، وهذا ما قد يعرضها لتكلفة الفرصة البديلة إذا لم تقم بتصحيح وضعيتها.

- فيما يتعلق بالمردودية المحققة من طرف شركة فيترو، خلال سنتي 2017 و2018 عرفت كل من المردودية المالية والمردودية الاقتصادية انخفاضا بعدما كانت جيدة، وهذا يعود لانخفاض النتيجة الصافية المحققة وارتفاع الأموال الخاصة من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض الفائض الإجمالي للاستغلال الذي يرجع إلى انخفاض إنتاج الدورة.

❖ **الاقتراحات:**

- ضرورة نشر ثقافة الحوكمة والعمل على تطبيقها لما لها من مميزات سواء على مستوى المؤسسة ورفع قدراتها التنافسية أو على مستوى الدولة ومساهمتها في التطور الاقتصادي من خلال قيام المنظمات المهنية بوضع برامج تدريبية لأعضائها للتعرف على دوافع تطبيق حوكمة المؤسسات والمزايا والفرص التي تعود جراء ذلك.

- لا بدّ من إخضاع المؤسّسات الاقتصادية للعديد من الجهات الرقابية لضمان سير الأعمال بشكل سليم، وهذا ما يساهم في إيجاد بيئة تؤمّن مبدأ الشفافية.

- تفعيل دور اللجان التي تعمل على تطبيق الحوكمة في المؤسسة، وإنشاء فروع للحوكمة داخل المؤسسات التي تهتم بالعمل على تفعيلها مثل فرع إدارة المخاطر، والمساءلة.

- يجب على شركة فيترو تحسين سياسة توظيف وتحصيل سيولتها، بهدف تحقيق مردود أكبر لمواردها، فضلا عن ضرورة تعزيز سياستها التمويلية، والحرص على تصحيح كل الانحرافات التي تعترضها والمقدمة من طرف كل من المراجع المالي والمراجع الخارجي للمؤسسة.

## ❖ المراجع :


**1-** ابراهيم بورنان، الطاهر مخلوف (2009)، **النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية**، الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، الجزائر.

**2-** أحمد بوراس، محمّد بوطلاعة (جوان 2015)، **مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة في الشرق الجزائري**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثالث، كلية العلوم الاقتصادية جامعة أم البواقي، الجزائر.

**3-** أحمد مخلوف (21-20 اكتوبر 2009)، **الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي**، الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر.

**4-** أمين راشدي (2018)، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي- دراسة تطبيقية على بعض شركات المساهمة في ولاية سطيف**، أطروحة مفدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

**5-** أمين مخفي، أمينة فداوي (20-19 نوفمبر 2013)، **دور حوكمة الشركات فب تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على فعالية الأسواق المالية**، الملتقى الدولي الثامن حول "دور الحوكمة في تفعيل اداء المؤسسات والاقتصاديات"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

**6-** الحاج نوي (2013)، **مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد التاسع، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

**7-** حنيفة بن ربيع (2010)، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية**، الجزء الأول، عدم ذكر دار النشر، الجزائر.

**8-** حواس صلاح (2011)، **المحاسبة المالية**، عدم ذكر دار النشر، الجزائر.

**9-** خالد جمال الجعارات (2008)، **معايير التقارير المالية الدولية (IFRS &IAS )** ،الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان.

**10-** طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات 'المفاهيم، المبادئ، التجارب'**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2004.

**11-** طارق مختار محمد سلام، (2015) **أثر ممارسة حوكمة الشركات على شفافية القوائم المالية**، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

**12-** عدنان بن حيدر بن درويش (2007)، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، اتحاد المصارف العربية، بيروت.

**13-** علا محمد شوقي ابراهيم عيسى (2015)، **تأثير تطبيق حوكمة المؤسسات على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

**14-** علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني (2011)، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

**15-** عمار بن عيشي (2014)، **معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

**16-** القانون رقم 07- 11 (25نوفمبر 2007)، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74.

**17-** كريمة علي كاظم الجوهر (2011)، **العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد التسعون، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

**18–** كنان نده (2010)، **مبادئ حوكمة الشركات في سورية – دراسة مقارنة لمصر والأردن–**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، سوريا.

**19–** ماجد مصطفى علي الباز (2012)، **جودة التقارير المالية في ضوء خصائص المعلومات الحاسبية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثالث، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر.

**20–** محسن أحمد الخضيري (2005)، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، مصر.

**21–** محمد مصطفى سليمان (2006)، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، مصر.

**22–** مسعود صديقي، محمد حسان عبد المالك، علاء بوقفة (2014)، **المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري**، دار الهدى، الجزائر.

**23–** مليكة زغيب، سوسن زيرق (07-06 ماي2012)، **دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول " حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

**24–** هاني محمد خليل (2009)، **مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين**، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

**25–** L'organisation de Coopération et de développement Economique. (2004): **Principe de gouvernementd'entreprise de L'OCD**, Paris, OnLine : https://www.oecd.org/fr/gouvernementdentreprise/ae/principesdegouvernementdentreprise/31652074.PDF, (visite le : 05.12.2020 ; 21 :00h.